

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2647 (2022) و 2656 (2022) و 2702 (2023)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. وهو يعرض لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) منذ صدور التقرير السابق (S/2023/589)، المؤرخ 8 آب/أغسطس 2023.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

- 2 - كثف الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عبد الله باتيلي، جهوده للجمع بين أصحاب المصلحة الليبيين الرئيسيين تحت رعاية البعثة من أجل التغلب على الخلافات السياسية التي لم تُحل وتيسير تهيئة مناخ مؤات لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة للجميع.
- 3 - وفي 6 آب/أغسطس، انتخب المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة رئيساً جديداً له. وحل السيد تكالة محل خالد المشري الذي شغل هذا المنصب منذ عام 2018.
- 4 - وفي 27 آب/أغسطس، أقال رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، نجلاء المنقوش من منصب وزيرة الخارجية والتعاون الدولي. وأُخذ القرار عقب ما ورد عن عقد اجتماع خلال الأسبوع السابق بين السيدة المنقوش ووزير خارجية إسرائيل، إيلي كوهين، في روما، أثار انتقادات واسعة النطاق في جميع أنحاء ليبيا. ووجه رئيس الوزراء الدبيبة، الذي تولى مهام وزير الخارجية مؤقتاً، أوامر إلى لجنة يرأسها وزير العدل بالتحقيق في الحالة.
- 5 - وفي 10 و 11 أيلول/سبتمبر، ضربت العاصفة دانيال شرق ليبيا، بما في ذلك مدينة درنة، مما تسبب في فيضانات هائلة ودمار للمجتمعات المحلية والبنية التحتية. وتعرضت درنة لأضرار جسيمة،



منها ما نتج عن انهيار سددين، الأمر الذي أدى إلى تدمير أحياء بأكملها وبنية تحتية حيوية. وفي وقت النشر، تقدر منظمة الصحة العالمية أن عدد الوفيات بلغ 4 255 شخصاً، بينما لا يزال 8 540 شخصاً آخرين في عداد المفقودين، وما يزيد عن 43 000 نازحين.

6 - وفي غضون ساعات من وقوع الكارثة، نُشرت 23 فرقة دولية للبحث والإنقاذ من 12 بلدا لدعم العمليات الجارية بقيادة ليبيا. وقد أجرى الممثل الخاص ونائبة الممثل الخاص التي تشغل منصب المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية تقييماً أولياً للأضرار، خلال زيارتهما إلى درنة في 16 أيلول/سبتمبر، واجتمعا بالسكان المتضررين ونقلوا إليهم تضامن الأمم المتحدة وتعازيها. وأثنى الممثل الخاص على قادة البلديات والليبيين في جميع أنحاء البلد لما أظهروا من وحدة وتضامن في مواجهة الكارثة ودعا القادة السياسيين الليبيين إلى الاقتداء بهم. وفي بادرة تضامن لافتة للنظر، نشرت جماعات مسلحة من منطقة غرب ليبيا عناصر ومعدات في المنطقة الشرقية لدعم الجهود الطارئة.

7 - واستجابةً لنداءات واسعة الانتشار من السكان المتضررين دعت إلى محاسبة المسؤولين، أقالمت الحكومة المعينة من قبل مجلس النواب رئيس بلدية درنة في 14 أيلول/سبتمبر. وعلى صعيد منفصل، أعلن النائب العام في طرابلس، صديق السور، في 15 أيلول/سبتمبر فتح تحقيق لتحديد أسباب الكارثة. وفي 18 أيلول/سبتمبر، عقب مظاهرات عامة طالبت بالمساءلة، وأضرمت المتظاهرون أثناءها النار في منزل رئيس بلدية درنة، أصدرت وزارة الحكم المحلي في الحكومة المعينة من قبل مجلس النواب القرار رقم 60 (2023) بحل مجلس بلدية درنة وإحالة أعضائه للتحقيق. وفي 25 أيلول/سبتمبر، أصدر النائب العام أوامر باعتقال رئيس بلدية درنة المعزول، إلى جانب عدة مسؤولين محليين حاليين وسابقين، بما في ذلك مسؤولين من سلطات المياه والسدود، بزعم التعسف في استعمال السلطة وسوء استخدام المال العام. ووردت تقارير عن إلقاء الإدارة العامة للبحث الجنائي في بنغازي القبض على رئيس بلدية درنة في وقت لاحق.

8 - وفي بيان صدر في 2 تشرين الأول/أكتوبر، أعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء المبادرات المتوازية المتخذة من جانب الجهات الفاعلة والمؤسسات الليبية في الشرق والغرب التي تتنافس في السيطرة على إدارة أموال إعادة إعمار درنة وغيرها من المناطق المتضررة من الفيضانات. وأشار الممثل الخاص في البيان أيضاً إلى أن هذه المبادرات الأحادية الجانب تعمق الانقسامات القائمة وتعيق جهود إعادة الإعمار. ودعا جميع السلطات الوطنية والمحلية ذات الصلة وشركاء ليبيا الدوليين إلى تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج وطني ليبي موحد لتوجيه جهود الإنعاش وإعادة الإعمار بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، استناداً إلى تقييم موضوعي للأضرار والاحتياجات والمتطلبات على أرض الواقع.

9 - وظلت الحالة الأمنية في ليبيا هشة عموماً. ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات مسلحة في مناطق مكتظة بالسكان في طرابلس وبنغازي ومدينة غريان الغربية، مما كشف عن استمرار تشرذم الجهات الأمنية وغياب القيادة والتحكم. وشهد جنوب غرب ليبيا تصعيداً للأعمال العدائية بين الجيش الوطني التشادي وجماعات المعارضة التشادية المسلحة العاملة على طول الحدود. وبالتوازي، أُفيد بأن الجيش الوطني الليبي نفذ غارات جوية ضد جماعات المعارضة التشادية التي تنفذ عملياتها انطلاقاً من جنوب ليبيا.

ألف - تنفيذ مسارات الحوار بين الأطراف الليبية

10 - فيما يتعلق بالمسار السياسي، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتعاون مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، دعم عمل لجنة "6+6" التي أنشأها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لوضع

القوانين الانتخابية في صيغتها النهائية. وشجع الممثل الخاص للجنة على معالجة أوجه القصور في مشاريع القوانين الانتخابية التي وضعتها في صيغتها النهائية في بوزنيقة، المغرب، في 6 حزيران/يونيه، استنادا إلى التعليقات المقدمة من البعثة والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وتعاون الممثل الخاص أيضا مع رئيس المجلس الأعلى للدولة لضمان التزام مؤسسته بكسر الجمود السياسي المستمر واختتام أعمال اللجنة.

11 - وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس النواب القوانين الانتخابية المنقحة التي أعادت لجنة "6+6" تقديمها في 27 أيلول/سبتمبر. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، رفض المجلس الأعلى للدولة القوانين التي أقرها مجلس النواب، وأقر في المقابل النسخة السابقة للجنة بصيغتها النهائية الموضوعة في بوزنيقة، المغرب، في حزيران/يونيه. وسحب المجلس كذلك أعضاءه من اللجنة. وأفيد بأن المجلس اعترض على التغييرات التي أدخلتها اللجنة على القوانين، مثل الأحكام التي وضعت للسماح بمشاركة ضباط الجيش في العملية الانتخابية.

12 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، القوانين المعتمدة في صورة القانون رقم 27 (2023) والقانون رقم 28 (2023) وكلف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتنفيذهما. وفي اليوم نفسه، بعث رئيس المجلس الأعلى للدولة برسائل منفصلة إلى كل من الممثل الخاص ورئيس مجلس النواب ورئيس المفوضية، أعلن فيها أن اعتماد القوانين الانتخابية المنقحة يمثل انتهاكا للتعديل الدستوري رقم 13. ودعا المفوضية إلى الامتناع عن تنفيذ القوانين الانتخابية الصادرة عن مجلس النواب.

13 - وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت البعثة بيانا أكدت فيه استلام مذكرة رسمية من مكتب رئيس مجلس النواب تتضمن القوانين الانتخابية المعتمدة. وشددت البعثة في بيانها على احترام المسؤولية الوطنية عن الحلول السياسية، لكنها أشارت إلى أن هذه الحلول يجب أن تكون توافقية وقابلة للتنفيذ لضمان سلاسة العملية الانتخابية.

14 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، أكدت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات استلام القانون رقم 27 (2023) والقانون رقم 28 (2023)، وكذلك استعدادها التقني لبدء العملية الانتخابية، ودعت إلى التزام سياسي أوسع نطاقا لكفالة إنجاز العملية الانتخابية بنجاح. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الممثل الخاص برئيس المفوضية الذي أبلغه أن المفوضية لن تبدأ تنفيذ العملية الانتخابية إلى حين تسوية مسألة تشكيل حكومة جديدة قبل الانتخابات، على النحو المتوخى في القوانين الانتخابية المعتمدة. ونُشرت القوانين الانتخابية في الجريدة الرسمية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر.

15 - وفي حين أن القوانين الانتخابية المعتمدة عالجت العديد من أوجه القصور الفنية التي سبق أن أبرزتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فقد ظلت معظم القضايا المثيرة للجدل السياسي دون حل. وتشمل تلك القضايا الجولة الثانية الإلزامية من الانتخابات الرئاسية؛ وربط انعقاد الانتخابات البرلمانية بنجاح الانتخابات الرئاسية؛ ومسألة وجود حكومة موحدة لقيادة البلد إلى الانتخابات؛ والحاجة إلى الإدماج الكامل لليبيين، بما في ذلك النساء وجميع العناصر الثقافية للمجتمع.

16 - وواصل الممثل الخاص العمل النشط مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الجمع بين الزعماء السياسيين الرئيسيين من أجل حل المسائل الخلافية المتعلقة بتنفيذ العملية الانتخابية، من خلال تسوية سياسية. وعقب مشاورات واسعة النطاق ودبلوماسية مكوكية مكثفة بين المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة، أعلن الممثل الخاص في 23 تشرين الثاني/نوفمبر أنه وجه دعوات إلى المجلس الرئاسي ومجلس

النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة الوطنية والقيادة العامة للجيش الوطني الليبي لحضور اجتماع في الفترة المقبلة من أجل التوصل إلى تسوية بشأن القضايا المتنازع عليها سياسيا. وتحقيقا لهذه الغاية، طلب الممثل الخاص إلى المؤسسات صاحبة المصلحة تعيين ممثلين للمشاركة في اجتماع تحضيري. ولتحقيق عملية سياسية شاملة، أعلن الممثل الخاص أنه سيجري، بالتوازي مع ذلك، مشاورات مركزة مع طائفة أوسع من أصحاب المصلحة الليبيين، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والجهات الفاعلة العسكرية والأمنية، والشيوخ والوجهاء، والعناصر الثقافية واللغوية، والأكاديميون، والشباب، والنساء، وأعضاء المجتمع المدني، حتى تأخذ المؤسسات صاحبة المصلحة مقترحاتهم في الاعتبار في مفاوضاتها.

17 - وخلال زيارة إلى الزاوية في 8 آب/أغسطس، التقى الممثل الخاص بقيادة سياسيين وعسكريين وممثلين عن المجتمع المدني، منهم نساء وشباب. وتركزت المناقشات على الحاجة إلى استعادة الأمن في المدينة وأهمية تعزيز الحوار من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي. وفي 4 أيلول/سبتمبر، التقى الممثل الخاص بالمشير خليفة حفتر في بنغازي وناقشا أهمية إنشاء مؤسسات ليبية موحدة ومشروعة وخاضعة للمساءلة، بما يشمل جيشا ليبيا موحدا. وفي 7 أيلول/سبتمبر، أجرى الممثل الخاص محادثات مع وزير الداخلية المكلف، عماد الطرابلسي، شدد فيها على أهمية تعاون الوزارة مع الجهات الأمنية الفاعلة للحد من خطر نشوب النزاعات، وتعزيز حماية المدنيين، وتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية.

18 - وفيما يتعلق بالمسار الاقتصادي، رحبت البعثة بإعلان محافظ مصرف ليبيا المركزي، الصديقي الكبير، ونائب المحافظ في الشرق، مرعي مفتاح البرعصي، إعادة توحيد المصرف في 20 آب/أغسطس. وشكل المصرف بعدئذ لجانا لمعالجة الجوانب التقنية الرئيسية التي تنطوي عليها إعادة التوحيد، مثل تكامل نظم التسوية والودائع المصرفية بين الفرع الشرقي والفرع الغربي للمصرف.

19 - وعقدت اللجنة المالية العليا، المنشأة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 18 في 6 تموز/يوليه لضمان شفافية الإنفاق العام والتوزيع المنصف للموارد، اجتماعات في 20 آب/أغسطس في مصراتة، وفي 3 أيلول/سبتمبر في سبها، وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر في طرابلس. وخلال ما مجموعه ستة اجتماعات، وافق أعضاء اللجنة، الذين رشحتهم تسع مؤسسات تمثل أقاليم البلد الثلاثة، بالإجماع على لوائح داخلية وميزانية خاصة قدرها 18 بليون دينار ليبي (3,7 بلايين دولار) لصالح مشاريع المؤسسة الوطنية للنفط في عام 2023. وانتهت اللجنة أيضا من مراجعة قرارات الرواتب والإنفاق التشغيلي لعام 2023. بيد أن نائب مصرف ليبيا المركزي استقال من اللجنة في 1 أيلول/سبتمبر، معربا عن رأي مفاده أن إنشاءها يمثل انتهاكا للتشريعات الليبية ولبنود الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015.

20 - وفيما يتعلق بالمسار الأمني، واصلت البعثة دعم جهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020. وفي 3 أيلول/سبتمبر، اجتمع الممثل الخاص باللجنة في طرابلس وناقش الحاجة إلى الاتفاق على مدونة لقواعد السلوك للجهات الأمنية والتقييد بها لضمان احترامها لحقوق الإنسان خلال العملية الانتخابية.

21 - وفي الفترة من 7 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة حلقة عمل في تونس للجنة العسكرية المشتركة 5+5، بحضور الممثل الخاص والرؤساء المشاركين للفريق العامل الأمني (إيطاليا وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأفريقي). وتناول المشاركون التقدم المحرز بشأن المسار الأمني حتى تاريخه وكذلك التحديات الماثلة أمام تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في

23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك ما يتعلق بانسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزة من ليبيا.

باء - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

22 - واصلت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين وأفرقتها العاملة العمل بوصفها الإطار العام للدعم الدولي لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.

23 - وفي 28 أيلول/سبتمبر، في أعقاب الكارثة الإنسانية الناجمة عن الفيضانات في شرق ليبيا، أصدر الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان - وهم سويسرا وهولندا (مملكة -) والأمم المتحدة - بياناً يدعو إلى وحدة الهدف وقيادة أخلاقية تضع حقوق الإنسان وكرامة الشعب في المقام الأول. وشددوا على أن الاستجابة الإنسانية بقيادة المدنيين حيوية لحماية المتضررين في المناطق المدمرة ومساعدتهم بطريقة قائمة على الحقوق وشفافة وفعالة.

24 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، ناقش الرؤساء المشاركون للفريق العامل الاقتصادي (مصر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) دور المجتمع الدولي في دعم اتباع نهج ليبي موحد إزاء جهود إعادة الإعمار في درنة وغيرها من المناطق المتضررة، ودور الكيانات الليبية القائمة في ضمان الشفافية والمساءلة في تلك الجهود.

25 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان اجتماعاً مع الرؤساء المشاركين للأفرقة العاملة الأخرى لمناقشة إدماج حقوق الإنسان في جميع مسارات عملية برلين، على سبيل المتابعة للجلسة العامة الرفيعة المستوى للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي عقدت في طرابلس في 22 أيار/مايو.

جيم - المساعي الدولية والإقليمية

26 - واصل الممثل الخاص للعمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لحشد الدعم من أجل إيجاد حلول يمكّن الليبيين بزمامها ويتولون المسؤولية عنها، تقضي إلى الخروج من حالة الجمود السياسي. وفي 18 أيلول/سبتمبر، قدم إحاطة عن بعد لممثلين من ألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وتركيا، والجزائر، وفرنسا، وقطر، ومصر، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية خلال مشاورات غير رسمية على هامش الجمعية العامة. وفي 21 و 23 آب/أغسطس، اجتمع مع ممثلي الاتحاد الروسي والصين ودول أعضاء أخرى، في نيويورك، على هامش الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن. وركزت هذه المناقشات على سبل تعزيز التوافق السياسي اللازم لنجاح الانتخابات الليبية. وواصل الممثل الخاص أيضاً التواصل مع السلك الدبلوماسي في ليبيا، بما في ذلك أثناء اجتماع عُقد في 19 أيلول/سبتمبر بشأن مشروع الحوار السياسي، الذي اشتركت في إعداده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

27 - وفي 28 أيلول/سبتمبر، التقى الممثل الخاص بالممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، وعدة سفراء أو ممثلين دائمين لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل. وعكست المناقشات اتفاقاً واسعاً على الحاجة إلى إدارة شفافة وخاضعة للمساءلة لأموال إعادة الإعمار في

ليبيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الممثل الخاص مع مسؤولين في الإمارات العربية المتحدة وتركيا وقطر لالتماس دعمهم في تشجيع القادة الليبيين على التوصل إلى حل للمأزق السياسي الطويل الأمد.

دال - الحالة في المنطقة الغربية

28 - في 14 و 15 آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات مسلحة بين جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب واللواء 444 في عدة أحياء مكتظة بالسكان في طرابلس، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 55 شخصا وإصابة أكثر من 100 شخص، منهم مدنيون. وقد اندلعت الاشتباكات بسبب اعتقال جهاز الردع لمحمود حمزة، قائد اللواء، في مطار معيتيقة، وسط التوترات المتنامية بين المجموعتين الناجمة عن خصومات فردية، ومساعي السيطرة على الأراضي، والموارد المالية. وعُقدت هدنة بجهود مشتركة من الشيوخ المحليين لمنطقة سوق الجمعة، وهي مسقط رأس الجماعتين؛ ورئيس الوزراء الدببية؛ والمجلس الرئاسي؛ ورئيس الأركان العامة للجيش الليبي، محمد الحداد؛ وقادة الجماعات المسلحة الأخرى المتمركزة في طرابلس.

29 - وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، اندلعت اشتباكات بين جماعات مسلحة محلية في غريان، الواقعة على بعد 100 كيلومتر جنوب طرابلس، والتي أفادت التقارير أنها اندلعت بسبب محاولة عادل دعاب، وهو قائد عسكري محلي سابق غادر المدينة خلال نزاع عام 2019، العودة إلى غريان. وفي اليوم نفسه، أنشأ رئيس الوزراء الدببية، بصفته وزيرا للدفاع، غرفة عمليات مشتركة، تتألف من اللواء 111 وجهاز الأمن العام واللواء 444، من بين جهات أخرى، مكلفة بتأمين غريان وكذلك "جميع المناطق الغربية والجنوبية الغربية". وفي وقت لاحق، سيطرت قوات تابعة لحكومة الوحدة الوطنية على غريان وأفادت التقارير بأنها انتشرت في مواقع جنوب وجنوب غرب المدينة.

30 - وقد استقرت الحالة الأمنية على الطريق الساحلي الغربي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أعقاب العمليات الجوية التي قامت بها حكومة الوحدة الوطنية في الزاوية في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2023، شرع مكتب النائب العام، بالتنسيق مع قائد منطقة الساحل الغربي العسكرية، في تنفيذ تدابير قانونية وأمنية لمحاربة شبكات الاتجار بالمخدرات وتهريب الوقود.

هاء - الحالة في المنطقة الشرقية

31 - في أعقاب العاصفة دانيال، نشرت عدة جماعات مسلحة غربية قوات ومعدات في المنطقة الشرقية دعماً لعمليات الاستجابة للأزمة. وفي 16 أيلول/سبتمبر، أفيد بأن رئيس الأركان العامة للجيش الليبي نشر وحدات تابعة لرئاسة أركان القوات البحرية وجهاز حرس السواحل وأمن الموانئ للمساعدة في جهود البحث والإنقاذ قبالة سواحل المنطقة الشرقية. ولأكثر من 10 أيام، عملت وحدات من القوات المسلحة الغربية والجيش الوطني الليبي معاً لمساعدة السكان المتضررين من الفيضانات.

32 - وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، أدت محاولة الجيش الوطني الليبي اعتقال وزير الدفاع السابق في حكومة الوفاق الوطني، مهدي البرغثي، لدى عودته إلى بنغازي، إلى اشتباكات عنيفة بين الجيش الوطني الليبي والجماعات المسلحة التابعة للبرغثي. وأسفر القتال، الذي وقع في مناطق مكتظة بالسكان في بنغازي، عن عدد غير مؤكد من الضحايا والقتلى المدنيين، وأضرار مادية، وقطع خطوط الاتصالات الهاتفية لمدة خمسة أيام، وتعطلت خدمة الإنترنت لمدة سبعة أيام. ولا يزال عشرات الأشخاص في عداد المفقودين؛

ومصيرهم ومصير الوزير السابق غير معروف بعد. وورد أن الجيش الوطني الليبي سَلَمَ ما لا يقل عن ثلاث جثث إلى العائلات، بما في ذلك جثة ابن الوزير السابق، التي قيل إنها كانت تحمل آثار تعذيب.

واو - الحالة في المنطقة الجنوبية

33 - في آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات عنيفة في جنوب غرب ليبيا بين الجيش الوطني التشادي وجماعات المعارضة التشادية المسلحة العاملة على طول الحدود بين تشاد وليبيا. وفي 16 و 18 آب/أغسطس، شنت القوات الجوية التشادية غارات بطائرات مسيرة على المواقع القائمة على الحدود التابعة لمجلس القيادة العسكرية لجهة إنقاذ الجمهورية وجبهة التناوب والوفاق في تشاد. وفي أعقاب الغارات الجوية، أكدت جبهة التناوب والوفاق في تشاد مقتل 16 شخصا، في حين أعلن مجلس القيادة العسكرية لجهة إنقاذ الجمهورية مقتل رئيسه رشيد محمد طاهر صالح ومستشاره يونس محمد سوقجي. وجاء هذا التصعيد في أعقاب هجوم على مواقع القوات التشادية في شمال تشاد في 12 آب/أغسطس، أعلن مجلس القيادة العسكرية لجهة إنقاذ الجمهورية مسؤوليته عنه.

34 - وفي 21 آب/أغسطس، أعلن المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي أن المشير خليفة حفتر أصدر تعليمات لقوة العمليات الجنوبية بإطلاق "خطة تأمين الجنوب الغربي" التي ترمي إلى "حماية الحدود الليبية مع دول الجوار، ولا سيما الدول التي تشهد توترات وأزمات أمنية". وفي 25 آب/أغسطس، أفاد الجيش الوطني الليبي بأنه شن غارات جوية على الحدود مع تشاد، مستهدفاً مواقع لجماعات المعارضة التشادية المسلحة بالقرب من المعابر الحدودية وبعض البلدات الجنوبية، بما في ذلك القطرون. ومنذ ذلك الحين، حافظ الجيش الوطني الليبي على وجود مكثف على طول الحدود الجنوبية الغربية مع تشاد والنيجر.

زاي - المنظمات المتطرفة العنيفة

35 - لم يُبلغ عن أنشطة تُذكر لمنظمات متطرفة عنيفة؛ إلا أن مسامية حدود ليبيا ظلت تعرّض البلد للشبكات الإجرامية والمنظمات المتطرفة العنيفة التي تبحث عن ملاذ آمن. واستمرت المخاوف من أن تزيد الأزمة في السودان وانعدام الاستقرار في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل من إمكانية تنفيذ تلك العمليات.

حاء - الحالة الاقتصادية

36 - حافظت ليبيا على معدل إنتاج ثابت من النفط يبلغ حوالي 1,2 مليون برميل يوميا، على الرغم من إغلاق موانئ التصدير لفترة وجيزة في أعقاب العاصفة دانيال. وقد استقرت شبكة الطاقة في البلد على مدار العام إلى حد كبير بسبب الدعم التقني الدولي، لكنه لا يزال معتمدا على الوقود الأحفوري كليا. ويتوقع البنك الدولي أن ينتعش النمو في عام 2023 بنسبة 14,1 في المائة، حيث يؤدي الإنتاج الغزير للهيدروكربونات إلى تحفيز النشاط الصناعي كما تؤدي الزيادة في الأجور الحكومية إلى تحفيز الخدمات. وعلى المدى القصير والمتوسط، من المتوقع أن يؤدي استقرار إنتاج النفط وارتفاع أسعاره إلى تعزيز النمو. من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بوتيرة ثابتة تبلغ 4,7 في المائة في عام 2024 و 4,8 في المائة في عام 2025.

37 - وقد أدت الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية في الشرق نتيجة للعاصفة دانيال إلى تعطيل إمدادات السلع والخدمات الأساسية، مما أفضى إلى ارتفاع أسعار الأغذية. وقد يؤثر فقدان الأراضي

الصالحة للزراعة والموارد المائية تأثيرا كبيرا على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان المحليين، بمن فيهم المهاجرون والنازحون داخليا واللاجئون.

38 - وفي 12 أيلول/سبتمبر، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية أنها ستخصص بليون دينار ليبي (410 ملايين دولار) لصندوق إعادة إعمار مدينتي بنغازي ودرنة من أجل الاستجابة للكارثة. وفي 14 أيلول/سبتمبر، أقر مجلس النواب القانون رقم 25، ووافق بمقتضاه على ميزانية طوارئ بقيمة 10 بلايين دينار ليبي (2,4 بليون دولار)، تديرها اللجنة العليا للطوارئ والاستجابة السريعة، التي يرأسها اسميا أسامة حماد، رئيس الوزراء المعين من قبل مجلس النواب. وفي 19 أيلول/سبتمبر، اعترض رئيس المجلس الأعلى للدولة رسميا على اعتماد مجلس النواب ميزانية طارئة، مشيرا إلى مسائل إجرائية وموضوعية.

39 - وفي وقت سابق، في 5 أيلول/سبتمبر، أقر مجلس النواب قانونا قدمته الحكومة المعينة من قبل مجلس النواب، رُصدت بموجبه ميزانية وطنية قدرها 89 بليون دينار ليبي (18 بليون دولار) لعام 2023. وانتقد مجلس النواب، في بيان، النفقات التي أقرتها اللجنة المالية العليا باعتبارها تشكل انتهاكات للقوانين المالية للدولة ومبدأ الفصل بين السلطات.

ثالثا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

40 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من أجل تنظيم الانتخابات الوطنية والمحلية. وقدمت البعثة المشورة التقنية أيضا إلى لجنة "6+6"، التي عالجت العديد من أوجه القصور المبينة في مشاريع القوانين الانتخابية السابقة التي أصدرها مجلس النواب في 5 تشرين الأول/أكتوبر.

41 - وشملت تنقيحات مشاريع القوانين تغييرا في تسلسل الانتخابات، حيث بات من المقرر إجراء انتخابات مجلس الشيوخ بالتزامن مع الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، في حين تُجرى انتخابات مجلس النواب جنبا إلى جنب مع الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. إلا أن القانون البرلماني أبقى على تخصيص ستة مقاعد فقط للنساء في مجلس الشيوخ، وهو ما يمثل 6,6 في المائة من مجموع المقاعد (90)، أي أقل بكثير من نسبة 20 في المائة المتوخاة للانتخابات البرلمانية في المادة 30 من التعديل رقم 13 للإعلان الدستوري. وتجدر الإشارة إلى أن الأفراد العسكريين يجوز لهم التقدم بطلبات للترشح، شريطة أن يكونوا قد استقالوا من مناصبهم العسكرية. ويُسمح للمرشحين ذوي الجنسية المزدوجة بالترشح في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ولكنهم يُلزمون بالتخلي عن جنسيتهم الأجنبية لدخول الجولة الثانية.

42 - وفيما يتعلق بالانتخابات المحلية، أوقفت اللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية في طرابلس الاتفاقات التعاقدية مع الموظفين في آب/أغسطس، بعد صدور القانون رقم 20 (2023) في 10 تموز/يونيه، وهو القانون الذي عهد إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتنفيذ انتخابات المجالس البلدية. وواصلت اللجنة المركزية للانتخابات المحلية في الإقليم الشرقي إدارة بعض انتخابات المجالس البلدية استنادا إلى المادة 1 من القانون رقم 20 (2023)، التي تنص على استمرار التنفيذ في البلديات التي بدأ فيها تسجيل المرشحين بالفعل.

43 - وقد ألحقت الفيضانات في درنة أضرارا بالغة بالمباني المحلية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات. ووفرت المفوضية مكاتب جاهزة مؤقتة ونظرت، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في إعادة تزويد مكتب درنة بالأثاث والمعدات.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

44 - واصلت السلطات والجهات الأمنية تنفيذ عمليات اعتقال واحتجاز غير قانونية. ففي 20 آب/أغسطس، حاصرت قوات تابعة للجيش الوطني الليبي سرت وبلدة قصر أبو هادي القريبة، قبل الاحتفالات بما يسمى "ثورة" 1 أيلول/سبتمبر 1969. وفي الفترة من 20 آب/أغسطس إلى 7 أيلول/سبتمبر، احتجزت القوات التابعة للجيش الوطني الليبي نحو 50 رجلا احتجازا تعسفيا، ونفذت عمليات هدم جزئية للمنازل وعمليات إخلاء قسري للأفراد الموالين للذافي في سرت. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، ألقى جهاز الأمن الداخلي القبض على عضوين من الأحزاب السياسية واثنين من أعضاء معهد بحثي واحتجزهم في بنغازي، بزعم انتقادهم للجيش الوطني الليبي في أعقاب العاصفة دانيال. وتسلط هذه الاعتقالات الضوء على استمرار اتجاه يمكن أن يبلغ حد الحرمان من الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

45 - وعقب الاشتباكات المسلحة التي وقعت في طرابلس يومي 14 و 15 آب/أغسطس بين جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب واللواء 444، أبلغ مركز طب الطوارئ والدعم عن مقتل 55 شخصا، من بينهم مدني واحد، وإصابة 146 آخرين، من بينهم 11 مدنيا. وأصيبت البنية التحتية والكيانات المدنية، بما في ذلك سيارة إسعاف، بنيران عشوائية من قبل الجماعات المسلحة المتناحرة. وتحققت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من حالتي قتل خارج نطاق القضاء ارتكبهما اللواء 444.

46 - وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق مجهولون قنبلة صاروخية على قناة "التناصح" التلفزيونية في طرابلس. وفي حين لم تسجل أي إصابات، فقد تضرر مبنى القناة. ويسلط هذا الهجوم الضوء على الوضع المحفوف بالمخاطر الذي يعيشه الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام في ليبيا.

1 - سيادة القانون

47 - واصلت البعثة تقديم المساعدة في تعزيز قدرات المؤسسات الليبية المعنية بسيادة القانون. وفي الفترة من 15 إلى 17 أيلول/سبتمبر، عقدت البعثة ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن اجتماعا بشأن إصلاح نظام القضاء العسكري الليبي، حضره مسؤولون كبار في نظم القضاء العسكري من ليبيا والجزائر والمغرب وتونس. وفي 16 و 17 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة أيضا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب النائب العام، ندوة في طرابلس عن استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءة وفعالية النيابة العامة.

2 - أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

48 - أثناء زيارة إلى مركز احتجاز الجديدة للنساء في طرابلس في 13 آب/أغسطس، التقت البعثة بمحتجزات أبلغن عن تعرضهن للتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي والحبس الانفرادي والفصل عن أطفالهن، وحرمانهن من المحاكمة وفق الأصول القانونية والمحاكمات العادلة بزعم ارتباطهن بتتظيم داعش.

وفي 20 آب/أغسطس، أحالت البعثة رسالة إلى وزير العدل تطلب فيها إلى الوزارة معالجة وضع هؤلاء المحتجزات.

49 - ووفقا للإحصاءات الرسمية لوزارة العدل الصادرة في 17 تشرين الأول/أكتوبر، فقد احتُجز 18 029 فردا في 31 سجنا رسميا خاضعا لسلطة الوزارة. ولا تشمل هذه الإحصاءات المحتجزين في سجن معيثة في طرابلس وسجن غرناطة في بنغازي، أو المحتجزين في مراكز احتجاز المهاجرين الخاضعة لسلطة وزارة الداخلية أو في أماكن احتجاز غير رسمية تحت سيطرة جماعات مسلحة.

50 - وفي الفترة من 12 إلى 14 أيلول/سبتمبر، عقدت البعثة حلقة عمل في طرابلس بشأن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في سياق الحرمان من الحرية. واتفق ممثلون عن مكاتب النائب العام والنيابة العسكرية والشرطة القضائية ونقابة المحامين ووزارات الداخلية والدفاع والعدل، فضلا عن مديري سجون وخبراء قانونيين وجهات فاعلة في المجتمع المدني على ضرورة إنشاء آلية مشتركة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء الاحتجاز ومنعها.

3 - المهاجرون واللاجئون

51 - ظلت الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المهاجرين واللاجئين، مثار قلق بالغ. وفي 6 أيلول/سبتمبر، أعلن وزير الداخلية عن خطط لتركيبة نظام مراقبة إلكترونية على الحدود مع تونس للتصدي لاستمرار طرد المهاجرين وصددهم وحركتهم على الحدود بين البلدين. وسلط الوزير الضوء أيضا على جهود التنسيق الجارية بالتعاون مع حكومة تونس في المناطق الحدودية.

52 - وقد استمر طرد المهاجرين وطالبي اللجوء من تونس إلى ليبيا طوال الفترة المشمولة بالتقرير، كما استمر الطرد و/أو الترحيل من ليبيا إلى البلدان المجاورة، بالأساس مصر والسودان. ومنذ حزيران/يونيه 2023، اعترض حرس الحدود الليبي ومسؤولي الجمارك وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ما مجموعه 5 610 مهاجرا ولاجئا على الحدود مع تونس. وأبلغ عن ما مجموعه 29 حالة وفاة، في حين بقي أكثر من 80 شخصا في عداد المفقودين. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، كان ثمة 352 مهاجرا ولاجئا من 16 جنسية مختلفة وافدين من تونس محتجزين في مركز احتجاز العسة (323 رجلا و 21 امرأة و 8 أطفال) على الجانب الليبي من الحدود، مع نقل الأشخاص بانتظام إلى مراكز الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في طرابلس وكذلك إلى مراكز احتجاز غير رسمية لا تستطيع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولا الشركاء في مجال العمل الإنساني الوصول إليها. وقد واصلت وكالات الأمم المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى الناس في العسة ومراكز الاحتجاز الأخرى في طرابلس، بما في ذلك المساعدة الطارئة الطبية والغذائية والمتعلقة بالحماية.

53 - وكان المهاجرون من بين أكثر الفئات ضعفا التي تأثرت بالعاصفة دانيال. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، فقد أُبلغ عن فقدان 500 عامل مهاجر حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وتؤكد أن 429 آخرين فقدوا أرواحهم إثر الفيضانات. ويمثل المهاجرون 1 715 شخصا من بين 44 862 شخصا شردتهم العاصفة دانيال.

54 - وقد ظلت ليبيا بلد مقصد وبلد عبور للمهاجرين وطالبي اللجوء المتجهين إلى أوروبا. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، فقد بلغ عدد المهاجرين في ليبيا 704 369 مهاجرا في تشرين الثاني/نوفمبر. وظل عدد المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط من ليبيا في ازدياد. وفي 25 تشرين

الثاني/نوفمبر، كان 15 057 شخصاً، منهم نساء وأطفال، قد اعتُرضوا وأُعيدوا إلى ليبيا منذ بداية العام. وأُبلغ عن وفاة 939 شخصاً آخرين وقد 1 248 شخصاً في البحر في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر. وتلقى المهاجرون واللاجئون الذين نزلوا في الموانئ الليبية التي يمكن للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة الوصول إليها مواد الإغاثة الطارئة الأساسية فضلاً عن خدمات الرعاية الصحية والحماية. ونُقل العديد من أولئك المهاجرين الذين جرى اعتراضهم فيما بعد إلى مراكز احتجاز رسمية، لا تستطيع الأمم المتحدة الوصول إليها إلا بشكل محدود، بينما نُقل آخرون إلى مراكز احتجاز غير رسمية لا تستطيع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الوصول إليها مطلقاً.

4 - الفئات التي تعيش في حالات معرضة فيها للأذى

55 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا متابعة التقارير المتعلقة بعمليات الإخلاء القسري والهدم غير القانوني في بنغازي. وفي بيان صدر في 4 أيلول/سبتمبر، دعا خبراء الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان الجيش الوطني الليبي إلى وقف الإخلاء القسري للسكان وهدم المنازل في وسط بنغازي، ووضع حد للأعمال الانتقامية ضد المحتجين على عمليات الإخلاء. ووفقاً للبيان، فقد طُرد أكثر من 20 000 من سكان بنغازي منذ آذار/مارس 2023.

56 - وفي 11 أيلول/سبتمبر، يسرت البعثة إجراء مشاوره في طرابلس مع نازحين داخلياً من بنغازي بشأن القضايا المتعلقة بحقوق السكن والأرض والملكية والروابط بين النزوح القسري والانتهاكات المتعلقة بالتملكات. وعُرضت نتائج المشاوره في طرابلس في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، بحضور خبراء قانونيين ونازحين داخلياً وممثلين عن مصلحة التسجيل العقاري ومصلحة أملاك الدولة، إلى جانب نتائج مناقشات مجموعات التركيز التي جرت في بنغازي في 12 تشرين الثاني/نوفمبر.

57 - وفي 17 أيلول/سبتمبر، فكك لواء طارق بن زياد التابع للجيش الوطني الليبي موقعا في بنغازي للنازحين داخلياً من تاورغة، كان يؤوي 700 أسرة. وقد أُخلي الموقع في 12 أيلول/سبتمبر نظراً لخطر الفيضانات. ولدى العودة إلى الموقع، أمهل السكان 24 ساعة لمغادرة الموقع قبل هدمه.

5 - العدالة الانتقالية والمصالحة استناداً إلى الحقوق

58 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مساعدة السلطات الليبية في وضع خطة عمل محورها حقوق الإنسان تتولى جهات وطنية قيادتها والمسؤولية عنها لتنفيذ توصيات البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا. وفي 4 و 5 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حلقة عمل بشأن صياغة خطة العمل، حضرها ممثلون عن وزارة العدل، والمعهد العالي للقضاء، ولجنة الصياغة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة القانون الدولي الإنساني.

جيم - قطاع الأمن

1 - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

59 - واصلت البعثة المضي قدماً في المناقشات بشأن عملية التمهيد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع ممثلي حكومة الوحدة الوطنية والمجتمع الدولي، بما في ذلك في إطار الفريق العامل التقني المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد اجتمع الفريق العامل في 18 آب/أغسطس و 11 تشرين

الثاني/نوفمبر في تونس العاصمة؛ وركزت المناقشات على إدارة الأسلحة والذخائر الانتقالية، فضلا عن أهمية إشراك قادة المجتمعات المحلية في منع نشوب النزاعات وتجريد المناطق السكنية من السلاح. وإضافةً إلى ذلك، ساعدت البعثة وزارة الدفاع في صياغة مدونة قواعد سلوك للجهاز العسكري تهدف إلى منع تكرار الاشتباكات وتقليل الخسائر في صفوف المدنيين.

60 - وفي 8 و 9 آب/أغسطس، استضافت البعثة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الدفاع، حلقة عمل في تونس العاصمة عن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وقام المشاركون، بمن فيهم ممثلون عن مجلس النواب، ووزارتي الخارجية والدفاع، واللجنة العسكرية المشتركة 5+5، ومكتب المدعي العام العسكري، إلى جانب الجهات الليبية والدولية المعنية بمراقبة وقف إطلاق النار والخبراء القانونيين والعسكريين الليبيين، بصياغة مقترح لإدخال تعديلات على القانون الساري بشأن تجريم تجنيد الأطفال في القوات المسلحة، واقتروا إدخال تعديلات ذات صلة على القوانين الليبية السارية، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

2 - إدارة الأسلحة والذخيرة

61 - في 8 آب/أغسطس و 26 أيلول/سبتمبر، اشتركت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة والمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب في رئاسة الاجتماع الشهري للشركاء المنفذين، بمشاركة جهات مانحة ومنظمات غير حكومية. وفي 17 و 25 أيلول/سبتمبر، قامت الدائرة والمركز بزيارات مشتركة لضمان الجودة إلى عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام في عين زارة والمناطق المحيطة بطريق المطار في طرابلس.

62 - وفي 10 و 12 آب/أغسطس، علقت إدارة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة التي عينها مجلس النواب عمليات عدة شركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في بنغازي وسرت وصادرت أصولهم. وتعمل البعثة مع السلطات المعنية على الدعوة إلى رفع تعليق هذه الأنشطة المنقذة للحياة.

63 - وفي الفترة من 22 آب/أغسطس إلى 14 أيلول/سبتمبر، وضعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة والمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب خطة استجابة طارئة قائمة على الإجراءات المتعلقة بالألغام لمعالجة التلوث بالذخائر المتفجرة في مناطق طرابلس الست المتضررة من الاشتباكات المسلحة التي وقعت يومي 14 و 15 آب/أغسطس. وقامت خمسة أفرقة لإبطال الذخائر المتفجرة بإزالة أكثر من 180 من المتفجرات من مخلفات الحرب. وفي الفترة من 23 إلى 28 أيلول/سبتمبر، اشتركت الدائرة والمركز في تقييم المناطق الملوثة في درنة استجابة لخطر أن تكون الفيضانات في المدن الشمالية الشرقية قد أحدثت اضطرابا في الأرض وكشفت ذخائر متفجرة، مما يشكل خطرا على المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والسلطات الوطنية. وإضافة إلى تعليق عمليات الشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام في الشرق، لم تسمح السلطات المحلية للأفرقة التقنية بدخول درنة للقيام بأنشطة إزالة الألغام والتنوعية بالمخاطر في وقت إعداد هذا التقرير.

3 - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

64 - لم تسجل أي انتهاكات لوقف إطلاق النار. وواصلت البعثة جهودها لدعم إنشاء آلية ليبية فعالة لمراقبة وقف إطلاق النار قادرة على تنسيق ورصد وتقييم التقدم المحرز بشأن انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة. وقدمت البعثة المساعدة أيضا إلى الجهود الرامية إلى تنفيذ أحكام اتفاق وقف

إطلاق النار، وتهذئة التوترات وبناء الثقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة الليبية ذات الصلة. وواصل مراقبو وقف إطلاق النار التابعون للبعثة دعم لجنة الاتصال الليبية في تعاونها مع نظرائها من تشاد والسودان والنيجر. بيد أن الحالة في النيجر والسودان، إلى جانب استمرار التوترات بين الجيش الوطني الليبي والجماعات المسلحة التشادية على طول الحدود بين ليبيا وتشاد، ظلت تعوق إحراز التقدم في تنفيذ خطة العمل لانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة، وفي عمل لجان الاتصال.

دال - تمكين المرأة

65 - في 3 أيلول/سبتمبر و 1 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بدعم من الأمم المتحدة، تدريباً للمدربين مدته خمسة أيام بشأن القضايا الجنسانية والوعي الانتخابي والقيادة، بمشاركة أكثر من 50 امرأة من أقاليم ليبيا الثلاثة.

66 - وفي 12 أيلول/سبتمبر، أطلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، برنامجاً تدريبياً على القيادة للشابات مدته عام. ويهدف البرنامج إلى تعزيز مهارات القيادة وصنع القرار والتواصل لدى 30 شابة من جميع أنحاء ليبيا وتعزيز معرفتهن بشأن الانتخابات والمساواة بين الجنسين والإعلام وحقوق الإنسان والمصالحة وبناء السلام.

67 - وفي الفترة من 10 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً تدريبياً لمدة يومين لتزويد 30 محامياً عاماً، من بينهم 19 امرأة، بالمعرفة والمهارات والمواقف اللازمة لتعزيز فعالية الحوكمة في ليبيا. وقام المحامون بمحاكاة سيناريوهات حقيقية بشأن تنفيذ التشريعات وتعزيز ممارسات الحكم السليم، آخذين في الاعتبار أيضاً الأدوار المحددة للنساء والشباب في الحوكمة المحلية وانتخابات المجالس البلدية، على المستويين الوطني والمحلي. وسلط مدربو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على الدور الأساسي الذي يضطلع به المحامون في حماية العمليات الديمقراطية على المستوى المحلي. وتضمن التدريب جلسات بشأن الدور المهم للنساء والشباب في تعزيز الحوكمة العادلة والتمثيلية على المستوى المحلي.

هاء - الشباب والسلام والأمن

68 - في 12 آب/أغسطس، وبمناسبة اليوم الدولي للشباب في ليبيا، انضم 10 ممثلين من الشباب إلى الأمم المتحدة في ليبيا لمناقشة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكيفية دفع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا. وأوصى المشاركون بوضع استراتيجية وطنية للشباب، وإنشاء شبكة شبابية منظمة، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الحقوق والخدمات.

69 - وفي 4 أيلول/سبتمبر، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام بشأن السياسات الوطنية للشباب مع فريق تقني مشترك من المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووزارة الشباب والمجلس الوطني للشباب. وكان ميسر حلقة العمل خبيراً ساعد بلدان في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تطوير سياساتها المتعلقة بالشباب، وحضرها 11 مشاركاً.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

70 - عززت الأمم المتحدة استجابتها للحالات الإنسانية والطارئة دعماً للمتضررين من العاصفة دانيال. وفعل فريق الأمم المتحدة القطري كل من آليته للاستجابة السريعة وهيكل تنسيق الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة وغيرهما من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الميدان. ونشر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فريقاً في شرق ليبيا معنياً بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث في غضون 24 ساعة من وقوع الكارثة لدعم الاستجابة الإنسانية، بالإضافة إلى فريق معني بتلبية الاحتياجات المفاجئة لتعزيز وجوده وجهود التنسيق مع الشركاء المحليين. وفي 30 أيلول/سبتمبر، كانت الاستجابة الإنسانية قد دخلت حيز التنفيذ الكامل، بينما تباشر آليات التنسيق أعمالها في بنغازي والبيضاء. وواصلت الأمم المتحدة في ليبيا كذلك تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 باعتباره الاستراتيجية الشاملة الداعمة للانتقال من الإجراءات الإنسانية إلى إجراءات التنمية وبناء السلام للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في ليبيا.

زاي - الدعم الإنساني ودعم بناء السلام ودعم التنمية

71 - استناداً إلى عدة زيارات مشتركة بين الوكالات إلى المناطق المتضررة من العاصفة دانيال، بما في ذلك أربع بعثات قامت بها نائبة الممثل الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، قُدِّر أن الاحتياجات الإنسانية ذات طابع محلي وهي محصورة في درنة وعدة مواقع قريبة منها في شرق ليبيا. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 250 000 شخص تضرروا، منهم 44 862 شخصاً نزحوا إثر الفيضانات. وحتى 17 تشرين الأول/أكتوبر، كان النداء العاجل من أجل ليبيا (71,4 مليون دولار)، الذي يهدف إلى دعم أولويات محددة في مجال الصحة؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي؛ والمواد غير الغذائية والتعليم قد مُوِّل بنسبة 43 في المائة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت المساعدة الإنسانية، المقدمة من خلال أكثر من 25 جهة فاعلة وطنية ودولية في مجال العمل الإنساني، قد وصلت إلى أكثر من 156 000 شخص. وأنشئ خط اتصال مباشر وأفرقة متنقلة معنية بحالات الطوارئ لتقديم الدعم النفسي والمشورة للأسر المتضررة.

72 - وشرعت الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في حوارات بشأن إعادة الإعمار. ونشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على شراكته مع صندوق إعادة إعمار درنة وبنغازي، وفي إطار برنامج المحلي المستمر لبناء السلام والقدرة على الصمود، فريقاً احتياطياً لدعم الصندوق، بما في ذلك دعمه في تحديد الأولويات عقب الفيضانات، مثل إصلاح البنية التحتية الحيوية وإيجاد فرص لكسب العيش في حالات الطوارئ. ويعمل كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي على وضع اللمسات الأخيرة على تقييم سريع للأضرار والاحتياجات لدعم جهود التعافي من الكوارث وإعادة الإعمار.

73 - وأقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ارتكازاً على تعاونه مع وزارة التخطيط لدعم صندوق إعادة إعمار بنغازي ودرنة وصندوق مرزق، شراكة جديدة في 26 تشرين الأول/أكتوبر مع صندوق إعمار سرت، وهو صندوق ذو قيادة ليبية، لإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من النزاع. وسيدعم البرنامج الإنمائي الصندوق في تخطيط ولايته وتنفيذها في إطار من الشفافية والمساءلة، مع التركيز على إعادة تأهيل المناطق والمباني التي دمرتها الحرب، وتحسين تقديم الخدمات العامة، وتشجيع المصالحة.

رابعاً - نشر البعثة والترتيبات الأمنية

74 - احتفظت الأمم المتحدة بوجود المنظمة بلغ قوامه المتوسط نحو 183 موظفاً دولياً في ليبيا و 10 موظفين دوليين في تونس. واستمر إيواء الموظفين الدوليين في طرابلس التابعين للبعثة في مجمع أوياء، الذي تحميه وحدة من وحدات حراسة الأمم المتحدة قوامها 234 جندياً، وتتضمن كذلك مستشفى من المستوى الأول المعزز، وفريق رعاية مختص بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأربعة كلاب بوليسية. وفي بنغازي، واصل الموظفون العمل من مركز الأمم المتحدة. وتواصلت المناقشات بشأن إنشاء مبان آمنة ومأمونة للمكاتب في سرت وسبها، وذلك بهدف تيسير نشر مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة في سرت وتعزيز برامج الأمم المتحدة الإنمائية في وسط البلد وجنوبها.

75 - وظلت الحالة الأمنية معقدة وذات مستوى مرتفع من التهديدات. وفي هذا السياق العملي، احتفظت الأمم المتحدة في ليبيا بحضور أمني قوي في طرابلس وواصلت تعاونها مع الجهات الأمنية الليبية والشركاء الدوليين. وفي أعقاب العاصفة دانيال، فعّلت البعثة فريق إدارة الأزمات ونشرت موظفي أمن إضافيين في بنغازي لتقديم المعلومات والتحليلات وتقييم التهديدات فيما يتعلق بالوضع في الشرق. ودعمت وحدة الحماية الصيقة التابعة لها بعثات وكالات الأمم المتحدة الموفدة إلى درنة والبيضاء.

خامساً - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل لعام 2021

76 - واصلت البعثة جهودها لتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل من خلال تكثيف الجهود لتعزيز الاتساق بين مسارات الحوار الأربعة، وهي المتعلقة بالشواغل السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية وشواغل حقوق الإنسان. وتبذل البعثة قصارى الجهود لزيادة الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة. وفي سياق حالة الطوارئ الإنسانية في شرق ليبيا، أعطت البعثة الأولوية للاستجابة للأزمات وإدارتها وزيادة بصمتها الأمنية وقدراتها التمكينية الأخرى في بنغازي لدعم إيصال المساعدات الإنسانية.

77 - وأحرزت البعثة تقدماً فيما يتصل بالمبادرات الرامية إلى تعزيز التكامل من خلال تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تنسيق تنفيذ خطة العمل المشتركة للإطار لعام 2023.

سادساً - ملاحظات وتوصيات

78 - كارثة درنة غير مسبوقه في تاريخ ليبيا المسجل، وقد أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح وسبل العيش والبنية التحتية. وإلى جانب التكلفة البشرية، فقد كشفت عن أوجه قصور حادة متعلقة بالحكومة، فضلاً عن الافتقار إلى آلية وطنية فعالة لإدارة الكوارث والوقاية منها. وإذ يواجه البلد تحديات متزايدة بسبب التأثير المتنامي لتغير المناخ، توضح مأساة درنة الحاجة الملحة إلى اتخاذ قرارات سياسية موحدة على المستوى الوطني. وينبغي أن تشكل هذه الكارثة جرس إنذار لجميع أصحاب المصلحة في ليبيا للعمل معا والتوصل إلى اتفاق بشأن تسوية سياسية ملزمة تمهد الطريق لعملية انتخابية سلمية - فذلك هو السبيل الوحيد لتزويد البلد بمؤسسات موحدة ذات شرعية ومستقبل يسوده السلام.

79 - وقد وُلد فيض الوحدة والتضامن والدعم الذي أبداه الليبيون من جميع أنحاء البلد في بداية هذه الأزمة الإنسانية أملاً في العمل الموحد لإعادة إعمار درنة والمناطق المحيطة بها. وإنني أدعو القادة السياسيين والمؤسسات السياسية في ليبيا إلى إنشاء منصة وطنية موحدة لتنسيق جهود إعادة الإعمار، ودمج ممثلي المجتمعات المتضررة وأصواتهم ووجهات نظرهم في تلك الجهود بشكل فعال. ولا بد من الشفافية والمساءلة في تخصيص أموال إعادة الإعمار واستخدامها من أجل إعادة بناء ثقة الشعب الليبي في قادته.

80 - وأنه باعتماد مجلس النواب للقوانين الانتخابية. وقد أعلن ممثلي الخاص في بيان دعوته المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة إلى حضور اجتماع للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن المسائل الخلافية المتبقية فيما يتصل بتنفيذ العملية الانتخابية. وأدعو أصحاب المصلحة هؤلاء إلى المشاركة في هذه المبادرة بحسن نية وبروح توافقية لكسر الجمود السياسي، مما يمهد الطريق لإجراء انتخابات شاملة ذات مصداقية وشفافية.

81 - وأرحب بالإعلان عن توحيد مصرف ليبيا المركزي والخطوات الأولية التي اتخذها المصرف نحو موازنة إجراءاته المصرفية وإدارته التنفيذية. وأشجع المصرف بقوة على اتباع هذا المسار الإيجابي والتنفيذ الكامل لتوصيات مراجعة الحسابات الدولية التي أجريت للمصرف بتيسير من الأمم المتحدة، والصادرة في تموز/يوليه 2021، بما في ذلك إعادة تفعيل مجلس إدارته.

82 - ويمثل تكرار الاشتباكات المسلحة في المناطق المكتظة بالسكان في طرابلس وبنغازي وغريان مثارا للقلق البالغ. فهذه الحوادث تشكل تذكيرا صارخا بهشاشة المشهد السياسي والأمني، وتؤكد الحاجة الملحة إلى حل المأزق السياسي وقيادة البلد إلى الانتخابات. وهي تؤكد أيضا تقنت الجهاز الأمني، الأمر الذي يمكن أن يقوض الجهود الجارية لتهيئة بيئة آمنة تفضي إلى إجراء الانتخابات. وعلاوة على ذلك، أثارت التطورات في النيجر والسودان، فضلا عن الأعمال العدائية الجارية على الحدود بين ليبيا وتشاد، القلق بشأن الآثار المحتملة المزعزعة للاستقرار في ليبيا.

83 - وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي في ليبيا، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، وعدم مساءلة الجناة. وتسلب الاعتقالات والاحتجاز التعسفية في جميع أنحاء البلد، فضلا عن تآكل الحيز المدني، الضوء على انتهاك مقلق للحق في حرية التعبير وفي تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وتقوض إمكانية تهيئة بيئة مؤاتية للانتخابات. ويساورني القلق كذلك إزاء تزايد عسكرة عمليات إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلد، وأشدد على أن تلك العمليات ينبغي أن تضطلع بها وكالات مدنية مدربة ومجهزة لإنفاذ القانون.

84 - ويجب وضع حد لعمليات الترحيل والطرْد الجماعي الواسعة النطاق، في ظروف غير إنسانية، للمهاجرين وطالبي اللجوء. وأشجع النظراء التونسيين والليبيين على العمل معا لتوفير الحماية والمساعدة الدولية المطلوبة للمهاجرين وطالبي اللجوء. وأحث السلطات الليبية على إيجاد بدائل لاحتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء، وكفالة المعاملة الإنسانية لجميع المحتجزين، بهدف طويل الأجل يتمثل في إلغاء التجريم والمعاملة الإنسانية وإتاحة الاحتكام إلى الإجراءات القانونية. واستمرار طرد المهاجرين وطالبي اللجوء من ليبيا إلى البلدان المجاورة محظور بموجب القانون الدولي، ويجب أن يتوقف. وأكرر مجددا أن ليبيا ليست ميناء آمنا للنزول فيه، وأن أي لاجئين ومهاجرين يجري اعتراضهم على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى يجب أن يُخصص لهم ميناء آمن للنزول فيه، وفقًا لقانون البحار والقانون البحري الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

85 - ويتطلب حل الأزمة في ليبيا دور قيادي وحس مسؤولية نشطين من قبل الشعب الليبي. وستواصل الأمم المتحدة التزامها بالعمل مع أصحاب المصلحة الليبيين، وتيسير الحوار البناء وتعزيز مسار مستدام نحو السلام والاستقرار الدائمين. ومن الأمور المحورية في هذه العملية استمرار دعم المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الدول الأعضاء المعنية، للأمم المتحدة ولجهود الوساطة التي تبذلها. فهذا التعاون ضروري لضمان اتباع نهج موحد ومنسق إزاء مساعدة الشعب الليبي. ومن الأهمية بمكان أن يوحد المجتمع الدولي موقفه، بما في ذلك داخل مجلس الأمن، لإظهار الدعم الحاسم للتطلعات الديمقراطية للشعب الليبي في سبيل السلام والتنمية المستدامين.

86 - وأشكر ممثلي الخاص وموظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم المتفانية ودعمهم للشعب الليبي. وأكرر الإعراب عن امتناني لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا التي تكرمت حكومة نيبال بتوفيرها.